جامعة الملك عبد العزيز
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة
وحلها الإسلامي

(ورقة للمناقشة)

للدكتور محمد سلطان أبو علي

المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة
سلسلة المطبوعات بالعربية: (٤)

المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وحلها الإسلامي

(ورقة للمناقشة)

للدكتور محمد سلطان أبو علي
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية

نال هذا البحث دعم
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي
والآراء الواردة فيه هي وجهة نظر
الباحث ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

١٤٠١هـ/١٩٨١م

المشاكل الاقتصادية العالمية المعاصرة وحلها الإسلامي

١- مقدمة

قال الله تعالى في كتابه الحكيم ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (سورة البقرة، الآية ٣٨)، ومن المشاهد أن الناس قد ابتعدت بصورة عامة - في الغرب بصورة خاصة - عن التعاليم التي أرسلها الله تعالى، واعتقدوا أن سعادتهم تكمن في الرخاء المادي. وقد حققت الدول الصناعية رخاء ماديا كبيرا ممثلا في وفرة السلع والخدمات المتاحة بشكل ربما لم يتيسر للبشر من قبل. ومع ذلك لم تزد سعادة الإنسان وما قد تدهورت ومظاهر ذلك ارتفاع معدلات الانتحار والأزمات النفسية الناتجة عن الشعور بالوحدة والغربة، والمشكلات الأسرية وانحراف الأحداث. كما امتصت هذه المادية "عصارات التعاطف والتراحم والتوادد، قطعت ما بين الناس من أواصر الحب والحنو والمواساة حتى لقد بلغت في ذلك إلى الحد الذي جار على عواطف الأبوة والبنوة"[٢]، وبالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية تعاني هذه الدول الصناعية حاليا من مشاكل اقتصادية حادة، والتي تنعكس آثارها على بقية دول العالم وخاصة دول العالم الثالث .

وسنعرض هنا أولا للمشكلات الرئيسية التي يعاني منها العالم ثم ننتقل إلى مناقشة الأسباب التي أدت إلى تفاقم حدتها ونعرض أخيرا للسبيل إلى الحل والذي يكمن بصورة أساسية في القيم والتعاليم التي يشتمل عليها الدين الإسلامي الحنيف.

٢- المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة

يعاني العالم في الوقت الحاضر من عدة مشكلات أساسية وغنى عن القول أن هذه المشاكل مرتبط بعضها ببعض، إلا أننا نستطيع أن نميز خمس مشاكل أساسية تواجه العالم الآن وربما ستستمر معه إلى نهاية هذا القرن. وهذه المشاكل هي: التضخم الركودي، وعدم الاستقرار النقدي، والفجوة الكبيرة بين دخول الدول الصناعية والدول النامية، والطاقة، وأخيرا وليس بآخر مشكلة الغذاء. ونتناول فيما يلي كلاً من هذه المشكلات بشيء من التفصيل.

أ) التضخم الركودي

لقد عرّف الاقتصاديون تقليديًا حالات التضخم بأنها الفترات التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات كبيرة وتزداد الأرباح ويتم توظيف كافة الموارد توظيفا كاملا، وتختفى البطالة وتزيد سرعة تداول السلع في الأسواق إلى غير ذلك من مظاهر ازدياد النشاط الاقتصادي. أما حالات الكساد

فتتصف - كما هو معلوم - بانخفاض مستويات الأسعار وتعطل الكثير من الأيدي العاملة وإغلاق عديد من المنشآت الصناعية وإفلاس كثير من الأفراد والشركات وغيرها. ولكن في السنوات الأخيرة، تميزت الاقتصادات الغربية بظاهرتين كان يعتقد انهما متعارضتان ويستبعد تلازمهما في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة. وهاتان الظاهرتان هما الارتفاع الحاد في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة. ولقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية هذه الحالة باسم التضخم الركودي Stagflation.

ففي بريطانيا على سبيل المثال نجد أن معدل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية قدر في عام ١٩٧٦م بحوالي (١٩٪) وأن معدل البطالة قد جاوز (٥,٣٪) وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدل ارتفاع الأسعار (١٤٪) ومعدل البطالة (٧,٥٪)[٣]، أما في عام ١٩٧٩م فيقدر معدل البطالة فيها بحوالي (١٣٪)[٤] وفي ذات الوقت لم تنخفض حدة التضخم بل زادت. وفي إيطاليا قدر معدل ارتفاع الأسعار في عام ١٩٧٦م بنسبة (١٤٪) ومعدل البطالة بنسبة (٣,٣٪)[٥] وتصح هذه الصورة بالنسبة إلى معظم بلاد أوربا الصناعية.

ب) عدم الاستقرار النقدي

منذ أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب والعالم يعاني من عدم الاستقرار في الأسواق النقدية. وأصبحت قيمة العملات في تقلب شديد. كما تدهورت قيمة الدولار كثيرا في مقابل العملات الأوروبية الأخرى، وكل هذا يلحق الضرر بالدول التي تحتفظ بأرصدتها بالدولار.

ولعل أحد مظاهر عدم الاستقرار النقدي المشاهدة بصورة صارخة هذه الأيام هي الارتفاع الجنوني في أسعار الذهب. فقد بلغت قيمة الأوقية منه أكثر من ٨٠٠ دولارا بعد أن كانت محددة بسعر ٣٥ دولارا إلى عهد قريب. ويرجع هذا الارتفاع في جزء منه إلى تدهور قيمة الدولار وعدم وجود عملة دولية أخرى تستطيع أن تحل محله في الوقت الحاضر، وهذا يدفع أصحاب الأرصدة (حكومات كانوا أم أفرادا) إلى التضحية بالعائد الذي يمكن أن يحصلوا عليه من استثمار أموالهم في أصول منتجة لصالح شراء الذهب وذلك حفاظا على القوة الشرائية لهذه الأرصدة. قد يكون العائد الناتج عن ارتفاع القيمة الرأسمالية للذهب أكبر بكثير من عائد الاستثمار في أي مشروع وذلك في الفترة القصيرة على الأقل. ومن المتوقع أن يستمر الاضطراب في الأسواق النقدية إلى أن يتم إيجاد ترتيبات تحول دون المضاربة في أسواق النقد مع إتاحة وسائل دفع عالمية تفي باحتياجات التبادل الدولي من سيولة كافية واستقرار معقول.

ج) الفجوة الكبيرة بين دخول الفقراء والأغنياء

زادت حدة عدم عدالة توزيع الدخل العالمي بين الدول المختلفة بدرجة صارخة. فتستأثر الدول الصناعية بالنصيب الأكبر من الدخل العالمي في حين أن الدول النامية وهي تمثل غالبية سكان العالم لا تحصل إلا على نسبة ضئيلة من هذا الدخل. ويمكن أن نتعرف على الأوضاع النسبية لمجموعات دول العالم من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

توزيع سكان العالم ونصيبهم في الناتج المحلي الإجمالي

مجموعة الدول	السكان		الناتج المحلي الإجمالي (٣) ٪	نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى السكان (٢) ÷ (٣)
	بالمليون (١)	٪ (٢)		
البلاد النامية	٢١٢٩	٥٢,٢	١٥,٣	٠,٢٩
البلاد الصناعية	٦٦١	١٦,٢	٦٤,٦	٤,٠٠
بلاد الأوبك ذات الفائض	١٢	٠,٣	١,١	٣,٧٠
بلاد التخطيط المركزي	١٢٧٦	٣١,٣	١٩,٠	٠,٦١
المجموع	٤٠٧٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العام ١٩٧٩ م*، أغسطس ١٩٧٩م، ص٢٢.

ويتضح من الجدول السابق أن الدول الصناعية لا تمثل إلا نسبة (١٦,٢٪) من مجموع سكان العالم إلا أنها تحصل على (٦٤,٦٪) من مجموع الناتج المحلي العالمي. أي أنها تحصل على نصيب من هذا الدخل يعادل أربعة أضعاف حجمها النسبي في سكان العالم. أما الدول النامية فتقدر نسبتها في السكان بنحو (٥٢,٢٪) في حين أنها لا تحصل إلا على (١٥,٣٪) من الناتج المحلي العالمي، وبذلك يكون نصيبها في الدخل أقل من ثلث نصيبها النسبي في السكان.

وتتركز معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا. ونجد أن معدلات النمو التي حققتها الدول ذات الدخل المنخفض في هذه المجموعة تقل عن نظيرتها في الدول الصناعية. فمثلا قدر متوسط معدل النمو السنوي للفترة من ١٩٦٥-١٩٧٤م في البلاد النامية ذات الدخل المنخفض بنسبة (٣,٩٪) في حين كان (٤,٩٪) في جميع البلاد الصناعية في اليابان (٩,٤٪)[٦] وهذا يظهر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في تزايد، هذا بالرغم من تزايد نصيب الدول المصدرة للبترول في الناتج العالمي وذلك بسبب انخفاض نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يبلغ (١,١٪) في عام ١٩٧٦م.

ومما يزيد من اتساع الفجوة تزايد الديون الخارجية التي تتراكم على الدول النامية بالأسعار الجارية والمثبتة (عام ١٩٧٥=١٠٠) حيث إن عليها التزامات لمواجهة الحاجات الغذائية والإنمائية. والجدول رقم ٢ يبين بإيجاز القروض متوسطة الأجل وطويلها المسحوبة وغير المسددة على الدول النامية.

جدول رقم (٢)

تقديرات الديون متوسطة الأجل وطويلته المسحوبة وغير المسددة في نهاية العام للفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠م

بليون دولار أمريكي

	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٥	١٩٩٠
الإجمالي بالأسعار الجارية	٦٨	٢٥٩	٧٤٠	١٢٧٨
الإجمالي بأسعار عام ١٩٧٥	١١٣	٢٣١	٣٤٨	٤٤٩

المصدر: البنك الدولي. المرجع السابق، ص ٣٩.

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن قيمة الديون الخارجية التي تراكمت على الدول النامية قد ارتفعت من ٦٨ بليون دولارا في نهاية عام ١٩٧٠م إلى ٢٥٩ بليون دولارا في نهاية عام ١٩٧٧م أي بنسبة ٣,٨ ضعفا. ومن المتوقع أن تزيد هذه الديون لتصل في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ١٢٧٨ بليون دولارا وذلك بالأسعار الجارية. أما اذا استخدمنا الأسعار المثبتة لعام ١٩٧٥فيقدر أن تزيد الديون الخارجية من ٢٣١ بليون دولارا في نهاية عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٤٤٩ بليون دولارا في عام ١٩٩٠م.

ومن العوامل التي تؤدي إلى تزايد الأعباء المالية على الدول النامية تدهور شروط التبادل الدولي الخاصة بها. وعلاوة على ذلك فإن الدول الصناعية تحاول إقلال وارداتها من السلع المصنعة في الدول النامية وذلك عن طريق فرض أساليب مختلفة للحماية[٧]. وهذا يقلل من فرص الدول النامية في رفع نصيبها في الناتج العالمي كما يزيد من عمق الفجوة القائمة.

د) مشكلة الغذاء

تعتبر مشكلة الغذاء المسألة التي تشغل أذهان العالم. وينبع هذا من أن حوالي ربع سكان العالم يعاني من نقص تغذية مطلق وأن حوالي (٢٠٪) منهم يعانون من مشكلة الغذاء غير المتوازن. وفي تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن الإمكانات العالمية المعروفة واستخدام الأساليب الإنتاجية المتاحة يُتيحان غذاء كافيًا لجميع سكان العالم ككل. ولكن المشكلة تتجسد في سوء توزيع الموارد الغذائية بين دول العالم، ولا جدال في أن هذه المشكلة لها مستتبعات خطيرة على مستقبل البشرية والعلاقات الدولية.

هـ) مشكلة الطاقة

ومن المشكلات التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر وربما عانى منها بدرجة أكبر في المستقبل مشكلة الطاقة. فقد بذّر العالم الصناعي في استخدام مصادر الطاقة الرخيصة. ومع ارتفاع أسعار البترول ابتدأ في محاولة عدم التبذير في هذه الموارد والسعي نحو الحصول على مصادر بديلة للطاقة. ولا شك أن التوسع الصناعي وكذلك الزيادة الكبيرة في استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة قد عملا على زيادة الطلب على الطاقة بمعدلات لم يشهدها العالم من قبل. وإذا استمرت معدلات النمو الحالية فربما عانى العالم من أزمات خطيرة بسبب قصور مصادر الطاقة عن الوفاء باحتياجات الطلب.

هذه هي أهم المشكلات الاقتصادية التي يشكو منها العالم في الوقت الحاضر فما هي أسبابها؟ هذا ما ننتقل إليه الآن.

٣- الأسباب كما يراها العالم الصناعي:

تلقي الدول الصناعية باللوم على ثلاثة أسباب رئيسية لهذه المشكلات هي: ارتفاع أسعار البترول، وتراكم الأرصدة النقدية البترولية العربية، وزيادة سكان العالم.

أ) ارتفاع أسعار البترول

يرجع كثير من الكتاب في العالم الغربي السبب في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى ارتفاع أسعار البترول. صحيح أن أسعار البترول الخام قد زادت من حوالي ١,٥ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٠م إلى ما يزيد على ٢٤ دولارا للبرميل في الوقت الحاضر ولكن هل هذا حقا هو سبب ارتفاع الأسعار في العالم الغربي بالدرجة المشاهدة منذ سنة ١٩٧٣م؟ توجد عدة أدلة تنفي هذا الزعم لعل أهمها:

أولا: من المعروف أن أسعار البترول كانت في انخفاض مستمر خلال عقد الستينات ومع ذلك كانت معدلات ارتفاع الأسعار في دول أوربا الصناعية في تزايد مستمر. ومن ثم فإن جذور التضخم في العالم الغربي تمتد إلى الفترة السابقة على ارتفاع أسعار البترول.

ثانيا: في دراسة لجريدة لوموند[٨] عن كيفية توزيع ثمن برميل البترول المكرر قبل ارتفاع أسعار البترول الخام في نهاية عام ١٩٧٣م وجد أنه موزع كالآتي:

٠,٧٪ تكلفة الإنتاج.
٦,٧٪ نصيب البلاد المنتجة.
٢٦,٠٪ نصيب النقل والتكرير والتوزيع.
٦٦,٦٪ نصيب البلاد المستهلكة للبترول في صورة ضرائب مفروضة على منتجات البترول.

ومن المعروف أن أسعار البترول الخام زادت إلى حوالي أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل أكتوبر ١٩٧٣م فإذا افترضنا أن أسعار منتجات البترول ستظل على ما هي عليه يترتب على ذلك أن حصيلة الدول المنتجة له كنسبة من قيمة هذه المنتجات تصبح حوالي (٢٦٪). فإذا حصلت الشركات على نصيبها السابق في التوزيع أي (٢٦٪) يصبح نصيب الحكومات الغربية في صورة ضرائب غير مباشر على البترول ومنتجاته (٤٨ ٪) وعلى هذا كان في إمكان الدول الغربية أن تبقي أسعار منتجات البترول على ما هي عليه وتبحث عن مصدر آخر للحصول على إيرادات. ولكن هذا ما لم تسلكه.

ثالثا: من المعروف أن قيمة السلع المنتجة في العالم الغربي تتوزع بين العمل وغيره من عناصر الإنتاج بنسبة تتراوح بين ٦٥ إلى ٧٠ في المئة للعمل والباقي يخصص لرأس المال والمواد الأولية والطاقة وغيرها. فكم يكون نصيب منتجات البترول في قيمة هذه السلع ؟ وهل تبرر هذه النسبة معدلات التضخم التي وصلت في أواسط السبعينات في بعض الدول الغربية إلى (٣٠٪) سنويا؟

رابعا: في دراسة غير منشورة للبنك الدولي قدرت الآثار المباشرة وغير المباشرة لأسعار البترول الجديدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م على معدلات التضخم في الدول الغربية بما يعادل (٣٪). فإذا كان معدل التضخم في الولايات المتحدة قد جاوز (١٩٪) وفي بريطانيا وصل إلى أكثر من ذلك فإننا نتساءل عن مصدر بقية الزيادة في الأسعار وهي النسبة الأكبر.

خامسا: إذا كان ارتفاع أسعار البترول هو السبب في التضخم المشاهد، فمن المفروض ألا يزيد معدل التضخم على معدل ارتفاع أسعار البترول. أي أننا نتوقع أن تكون معدلات زيادة أسعار البترول أعلى من معدلات التضخم. وبمعنى آخر إذا ثبتنا أسعار البترول بدلالة أسعار السلع الصناعية المصدرة من الدول الغربية يصبح من المفروض تزايد هذا السعر المثبت للبترول. ولكن الواقع هو غير ذلك. فيظهر تقرير البنك الدولي أن أسعار البترول الحقيقية (أي بأسعار ١٩٧٠م المكمشة بأسعار السلع الصناعية المصدرة من الدول الغربية) قد زادت في عام ١٩٧٤م إلى حوالى ٧ دولار للبرميل بالمقارنة إلى ٣ دولار للبرميل في عام ١٩٧٣م. ثم انخفضت إلى ٦ دولارات للبرميل في سنة ١٩٧٥م واستقرت عند هذا المستوى للعامين ١٩٧٩م و ١٩٧٧م وانخفضت أكثر من ذلك

لتصل إلى خمسة دولارات للبرميل في عام ١٩٧٨م، هذا بالرغم من أن سعره بالأسعار الجارية قد بلغ ١٣ دولارا للبرميل[٩].

يتبين مما سبق أن ارتفاع أسعار البترول يصعب أن تكون السبب الرئيسي في التضخم الحالي وارتفاع معدلات البطالة التي تعاني منها الدول الصناعية.

ب) تراكم الأرصدة النقدية العربية:

والعامل الثاني الذي تفسر به المشكلات المعاصرة وخاصة عدم الاستقرار النقدي هو تراكم الأرصدة البترولية. ولكي نرى مدى صدق هذا نلقي نظرة على حجم هذه الأرصدة. فقد قدرت الاستثمارات والودائع الخارجية العربية في نهاية عام ١٩٧٨م بمقدار ١٣٨,٣ بليون دولار في حين أنها كانت لا تصل إلى ١٠ بليون دولار في عام ١٩٧٢م. وهذه نسبة ضئيلة من مجموع الأرصدة العالمية. فمن المعروف أن الحجم الإجمالي القائم لأسواق الدين الدولية وحدة تزيد على ٥٥٥ بليون دولارا في عام ١٩٧٦م[١٠]. وأنها قد زادت على ذلك كثيرا منذ هذا التاريخ.

ومن ناحية أخرى لا تمثل الأرصدة العربية إلا نسبة صغيرة من مجموع الاحتياطيات العالمية وأن النسبة الكبرى من هذه الاحتياطيات تمتلكها الدول الصناعية. أضف إلى ذلك فإن الدخل الكلي الذي تحصل عليه الدول البترولية لا يمثل إلا النزر القليل من الدخول التي تحصل عليها الدول الصناعية. وفي كلمات أحد الماليين العرب نجد:

"أن الدخل الكلي للعالم العربي من البترول أقل مما تصرفه كل من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي على ميزانية التسليح. وأن دخل البترول يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بليون دولار يقل عما تستفيده الدول الغربية من البترول العربي ممثلا في الضرائب وأرباح النقل والتوزيع.

وأن دخل دولة الإمارات من البترول أقل مما صرفه الشعب الأمريكي على الخل وزيت الطعام الذي يوضع على "السلاطة" وأن دخل الكويت من النفط أقل مما صرف شعب الولايات المتحدة على الآيسكريم، وأن دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط أقل من حجم مبيعات شركتي فورد وجنرال موتورز"[١١].

وكذلك فإن معظم الاستثمارات التي تتم في أمريكا تمتلكها الدول الصناعية ذاتها. فقد ورد في تقرير أخير أن عدد الشركات الأجنبية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ ٤٣٧ شركة في نهاية عام ١٩٧٩م وأن نسبة (٥٢٪) منها تمتلكها بريطانيا وكندا وألمانيا الغربية وتمتلك غالبية النسبة الباقية أستراليا واليابان وسويسرا وهولندا[١٢].

وعلاوة على ذلك فإن نسبة كبيرة من الأرصدة العربية قد قام صندوق النقد الدولي بتدويرها وأعادتها للاستعمال في دعم اقتصاديات الدول النامية وغيرها من الأغراض النقدية مما ينفى عنها شبهة التسبب في عدم الاستقرار النقدي[١٣]. كما ذكر تقرير مراقبي الحسابات الحكومية في واشنطن أن استثمارات منظمة البلدان المصدرة للبترول في الولايات المتحدة لا تشكل تهديدًا ظاهرًا للاقتصاد الأمريكي ... وأن هناك حوالي ٦٢ بليون دولار كودائع لدول الأوبك الثلاث عشرة حتى أكتوبر ١٩٧٩م وأن كلها تقريبا مستثمر في سندات حكومية[١٤]. كما أن هذه الأرصدة في تآكل مستمر حيث أن معدل العائد الذي تحصل عليه يقل قليلا عن معدل التضخم العالي.

أما بالنسبة إلى الارتفاع الأخير في أسعار الذهب فقد ذكر بنك الائتمان السويسري أن الشراء لا يتم بواسطة الدول العربية. ويعتقد أن ارتفاع أسعار الذهب تعود في المقام الأول إلى تدهور قيمة الدولار والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والى المخاطر السياسية المشاهدة حاليا والتي تتمثل أهمها في العدوان السوفيتي الغاشم على أفغانستان و تدهور صحة الرئيس اليوغسلافي تيتو وما يحتمل أن يتلو ذلك من تطورات في أوروبا الشرقية.

إذن يتبين لنا أن حجم الأرصدة العربية والطريقة التي تستثمر بها لا يمكن أن تؤدي إلى علم الاستقرار النقدي والمالي المشاهد حاليا. وهنا يثور التساؤل عن السبب في ذلك ؟ من المعروف أن الدولار قد احتل مكانة الإسترليني في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان هناك استقرار نقد ي إلى أواسط الستينات. وعندما ظهرت المشاكل الاقتصادية في أمريكا[١٥] والمتمثلة في عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي، وخاصة على حرب فيتنام وبرامج الفضاء والتسليح - بدأ عدم الاستقرار النقدي في العالم. وفي رأينا أن الاستقرار النقدي في العالم لن يعود إلا إذا استقرت الأوضاع العالمية وأقيم نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة مع دعم الدول الصناعية لاقتصادها بحيث يعود النمو الحقيقي إلى الناتج بالإضافة إلى إيجاد وسيلة دفع دولية لها قبول عام وتتمتع باستقرار كبير في قوتها الشرائية.

ج) زيادة سكان العالم

والسبب الثالث الذي يتزايد ذكره في المحافل الدولية كمسبب للأزمات الاقتصادية المعاصرة هو زيادة سكان البلاد النامية. ومن ثم تطالب بالعمل على خفض معدلات الزيادة السكانية في هذه البلاد[١٦]. وكما هو معروف فإن الزيادة الكبيرة في حجم سكان البلاد النامية قد حدث أساسا نتيجة للمخترعات العلمية التي خفضت من نسبة الوفيات وأن هذه المخترعات - وخاصة المضادات الحيوية - قد تم اكتشافها في الدول الصناعية. وتعتبر هذه الزيادة السكانية أحد مصادر زيادة الطلب على الغذاء. وأصبح كثير من الدول النامية مستوردا صافيا للمواد الغذائية بعد أن كانت مصدرة لها.

وفي مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤م خلص المؤتمر إلى أن التأثير في معدلات النمو السكاني يعتمد على اعتبارات طويلة الأجل. وأن الإجراءات الموجهة إلى تخفيض حجم النمو السكاني تعتمد على التنمية الاقتصادية. ومن جانب آخر فكما أن السكان مصدر لزيادة الطلب فإنهم القوة الإنتاجية الخلاقة. ومن ثم لا يصبح تخفيض معدل الزيادة السكانية عنصرا ضروريا أو كافيا لإحداث التنمية الاقتصادية. بمعنى أن الدول ذات معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ليس هناك ما يمنع من تحقيقها معدلات نمو اقتصادي كبير، وأن الدول ذات معدل الزيادة السكانية الذي يساوي صفرا - إن وجدت - لن تحقق بالضرورة معدل نمو أعلى من غيرها، وإذا كانت الزيادة السكانية تنعكس في تعميق آثار الشعور بالإحباط في الدول النامية وأنها تسهم في تدهور حالة ميزان المدفوعات إلا أنه يصعب القول بأن الزيادة السكانية هي سبب أساسي للمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

٤- الأسباب الحقيقية كما نراها

إذا كنا قد رفضنا الأسباب السابقة كتفسير لجذور المشاكل الاقتصادية العالمية المعاصرة، فإننا نتساءل ماهي الأسباب إذن؟ نعتقد بأن أهم هذه الأسباب هي: مجتمع الاستهلاك والتبذير، واستقلال الدول النامية وصعوبة نقل عبء الموارد إليها، والإنفاق العسكري وزيادة الإقراض الدولي.

أولا: مجتمع الاستهلاك والتبذير

يعتقد بأن أحد الأسباب الرئيسية لما يعانيه العالم من مشكلات اقتصادية هو مجتمع الاستهلاك والتبذير الذي اعتاده العالم الصناعي في الغرب، ومن أهم مظاهر ذلك عدم استهلاك السلع إلى أعمارها الاقتصادية. فيميل الأفراد إلى تغيير السلع المعمرة (كالثلاجات والتليفزيونات والأدوات الكهربائية المنزلية وغيرها) مرة كل سنتين أو ثلاث في حين أن إعمارها تفوق ذلك كثيرا. كما يطالب العمال بتخفيض ساعات العمل باستمرار بحيث انخفضت ساعات العمل الأسبوعية في بعض الدول الأوربية إلى أقل من ٣٠ ساعة. كما يعمد الكثير إلى الانتقال إلى مسكن جديد بين الحين والآخر.

كما يمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة معدلات نمو الدخل بمعدل نمو الاستهلاك على النحو الموضح في الجدول رقم ٠٣.

جدول رقم (٣)

متوسط معدلات التضخم والنمو وزيادة الاستهلاك في بعض الدول

الدولة	متوسط معدل التضخم السنوي		متوسط معدل نمو الدخل	معدل نمو الاستهلاك والخاص
	٧٠-٦٠	٧٧-٧٠	١٩٧٧-٦٠	١٩٧٠-٦٠
بريطانيا	٤,١	١٤,١	٢,٥	٢,٣
اليابان	٤,٨	٩,٦	٧,٧	٩,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٨	٦,٨	٢,٤	٢,٤

المصدر: البنك الدولي، المرجع السابق.

ويتبين من هذا الجدول أن معدلات نمو الاستهلاك في اليابان والولايات المتحدة قد فاقت معدلات نمو الدخل القومي، ومن ثم أدى هذا إلى ارتفاع معدلات التضخم من (٤,٨٪) سنويا في الفترة من ١٩٦٠- ١٩٧٠م إلى (٩,٦٪) سنويا في الفترة من ١٩٧٠- ١٩٧٧م بالنسبة لليابان ومن (٢,٨٪) إلى (٦,٨٪) سنويا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لذات الفترتين.

وأدت العادات السلوكية سابقة الذكر إلى تبذير الموارد الاقتصادية وأشار إلى ذلك العديد من الاقتصاديين منذ فترة ليست بالقصيرة وعلى رأسهم جالبريت في كتابه الشهير مجتمع الوفرة[١٧].

ولا نستنبط من ذلك أن على الدول الصناعية أن توقف نموها لكي نستطيع المحافظة على نوعية الحياة كما نادي بذلك كتاب التقارير التي قدمت إلى نادي روما[١٨] على العكس من ذلك فإننا نعتقد بأنه ما زالت هناك آفاق واسعة للتقدم والنمو[١٩]. كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى بذلك في قوله تعالى: ﴿... حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ...﴾ (سورة يونس، الآية ٢٤)، ونزعم أنه بالرغم مما حققه العالم من تقدم ورخاء فإنه مازال يجهل الكثير، بل أنه لا يعلم إلا القليل ويظل أمامه الكثير قبل أن يصل إلى مرحلة التحكم في الأرض والسيطرة عليها.

كما أن مجتمع الاستهلاك هذا يدفع سكان الدول الصناعية إلى المطالبة برفع أجورهم. وزيادة الأجور هذه تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للتضخم العالمي. ولعلنا نرى هذا بوضوح من الرجوع إلى النسبة السابق ذكرها لتكلفة العمل في إجمالي قيمة السلع الصناعية. وهذا ما يستحث بعض حكومات الغرب من آن إلى آخر إلى تجميد الأجور والمرتبات في محاولة لكبح جماح التضخم ولكنها لا تنجح في اتباع هذه الإجراءات لفترة طويلة.

ولعل أحد الإجراءات الجوهرية اللازمة لعلاج مشاكل العالم هي تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول الصناعية والتوقف عن التبذير وإضاعة الموارد، وذلك بالإضافة إلى الحد من شوكه نقابات العمال والتي تمكن من رفع الأجور بما يفوق زيادة الإنتاجية.

ثانيا: استقلال الدول النامية و أثره على التضخم في الغرب

لقد استعمر العالم الغربي معظم دول العالم النامي إلى أوائل الخمسينات من هذا القرن. وقد أتاحت هذه الظروف الفرصة للدول الصناعية لتحقق معدلات نمو مرتفعة كما أورد ذلك نركسه وغيره[٢١]. وقد حدث ذلك عن طريق الحصول على مواد خام رخيصة من ناحية وأسواق لتصريف جانب رئيسي من منتجاتها وبالتالي توسيع نطاق السوق من ناحية أخرى. وهذه هي أهم المتطلبات اللازمة للتقدم الصناعي الكبير.

ومنذ أوائل الخمسينات وفي أعقاب الثورة المصرية عام ١٩٥٢م والدعوة إلى التحرر الوطني حصلت عديد من الدول الأفريقية والآسيوية على استغلالها. وبدأت بها برامج التنمية الاقتصادية ومحاولة السيطرة على مواردها، وفي ظل هذه الظروف لا تحصل الدول الصناعية على المواد الأولية بذات السهولة وبالتالي أصبحت مضطرة إلى تحمل جزء على الأقل من التكلفة الحقيقية لهذه الموارد، ولعل الحالة الظاهرة بجلاء على هذا بريطانيا، وأدى ذلك مع استمرار أنماط الاستهلاك على سابق عهدها إلى ارتفاع معدلات الأسعار وغير ذلك من المشكلات.

ثالثا: ازدياد الإنفاق الحكومي

أصبح من المعترف به أن أحد المسببات الرئيسية للتضخم ازدياد الإنفاق الحكومي. وهذه ليست ظاهرة حديثة فقد ذكرها الاقتصادي الألماني فاجنر فيما عرف باسم قانون فاجنر لتزايد الإنفاق الحكومي[٢٢]. ولكن الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة قد تزايد بدرجة كبيرة جدا نتيجة لتزايد الإنفاق العسكري والذي لا يناظره إنتاج سلعي مدني مما عمل على إحداث عجز في المعروض من السلع وحدوث عجز في الموازنة العامة العديد من الدول الصناعية.

وهذا أمر يشير إلى ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي في عديد من الدول الصناعية كإجراء ضروري للحد من معدلات التضخم المشاهدة حاليا.

رابعا: زيادة الاقتراض

يعود جزء كبير من علم الاستقرار النقدي والتضخم العالمي إلى ازدياد معدلات الإقراض العالمية في السنوات الأخيرة. فقد زاد الحجم الإجمالي القائم لأسواق الدين الدولية من ١٤٥ بليون دولار في عام ١٩٧١م إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٧٢م ثم إلى ٥٥٥ بليون دولار في عام ١٩٧٦م[٢٣]. ويعتقد أن جزءا كبيرا من هذه القروض قد تم من أجل تسديد قروض قائمة حتى لا تحدث حالات إفلاس مما يؤدي إلى اختلال هذه الأسواق وعادة ما تفوق معدلات الفائدة المفروضة على هذه القروض معدلات النمو التي تحققها الدول المقترضة مما يضع عبئا إضافيا عليها، ويزيد من الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية.

وتوجد ضرورة للحد من هذا الإقراض والعبء الناتج منه وأن تكون مساعدة الدول النامية بوسائل أخرى على النحو الذي سيرد ذكره.

٥- السبيل إلى الحل: إقامة نظام اقتصادي إسلامي

في مواجهة المشكلات السابقة دعت الأمم المتحدة في إعلان صادر عن جمعيتها العامة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد[٢٤]. وكما هو معروف، يدعو هذا النظام إلى زيادة درجة التصنيع في الدول النامية وحل مشكلة الغذاء وتمكين الدول النامية من التصدير إلى الدول الصناعية... إلخ. وبالرغم من أن هذا يعتبر خطوة إلى الأمام في سبيل حل المشاكل العالمية، إلا أنه لا يدعو إلى تغييرات جذرية في "طريقة الحياة " بحيث تؤدي إلى حلول فعالة للمشكلات المعاصرة. كما أن معظم الإجراءات تلقي عبئها على عاتق الدول النامية، ولا تحمل الدول الصناعية نصيبا متناسبا في الإسهام في هذه الحلول. وعلاوة على ذلك فإن حوار الشمال والجنوب مازال متعثرا مما يثير الشك في إمكان نجاح النظام المقترح في حل المشكلات السابق الإشارة إليها.

ولذلك نعتقد أن حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة يكمن في إقامة نظام اقتصادي إسلامي. والقيم التي يقوم عليها وإمكانات التطبيق كفيلة بإيجاد حلول حقيقية وجذرية للمشاكل الاقتصادية المعاصرة[٢٥]. وسنشير في عجالة إلى أهم مقومات هذا النظام.

أولا: إعادة تعريف المشكلة الاقتصادية

إن التعريف المتداول للمشكلة الاقتصادية هو التعريف الذي أورده روبنز[٢٦] وهو تخصيص الموارد المحدودة في استعمالاتها البديلة لإشباع أقصى قدر من حاجات الإنسان غير المحدودة. ومن ثم فإن حل المشكلة الاقتصادية بهذا المفهوم يكمن في التخصيص الأمثل للموارد، ولكنه يطلق العنان لرغبات الإنسان وحاجاته وأهوائه.

أما في ظل النظام الإسلامي فإن هذا التعريف يحتاج إلى تعديل جذري قائم على تحكم الإنسان في رغباته وكبح جماح حاجاته حتى لو كان قادرا على إشباعها. فمن المأثور عن عمر بن الخطاب قوله: "اخشوشنوا فإن النعم لا تدوم" وفي القرآن الكريم العديد من الآيات التي تدعو الناس إلى عدم الإسراف أو الاندفاع وراء الشهوات فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾﴾ (سورة آل عمران، الآية ١٤)، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ (سورة الإسراء، الآية ٢٩).

وبهذه الطريقة نستطيع أن نخفف من حدة الطلب ونعمل على القضاء على التضخم.

ثانيا: ترشيد استخدام الموارد

يدعو الإسلام إلى ترشيد استخدام الموارد وعدم استعمالها في غير أغراضها النافعة. ونضرب على ذلك مثالين من أجل إبراز هذه النقطة:

أ) تحريم صيد الطيور إلا لأغراض الأكل أو لهدف نافع أما غير ذلك فإن الصيد يكون غير مشروع .
ب) الاقتصاد في مياه الوضوء حتى ولو كانت من نهر جار.

ثالثا: الحث على العمل

إن الآيات القرآنية الكريمة تعيد ذكر العمل مرارا وتكرارا وهذا بغض النظر عن دخل الفرد أو ثروته. فإذا اتبع الإنسان هذه التعاليم فلا جدال أن جزءا كبيرا من مشكلة الغذاء والتضخم سيختفي من الوجود.

رابعا: التكافل على المستوى الدولي

إن الإسلام دين الإنسانية وهو يحض على البذل والعطاء والإيثار دون مفاخرة أو محاولة اكتساب المديح. والمجتمع الإسلامي يقوم على التعاون. ولعل هذه القيمة هي التي تدفع الدول العربية المصدرة للبترول إلى تقديم نسبة (٦,٤٦٪) و(٥,٥٨٪) من ناتجها القومي كمعونة للدول النامية في عامي ١٩٧٥م و ١٩٧٧م على التوالي بالرغم من عدم اكتمال بنيانها الاقتصادي، في حين أن الدول الصناعية لم تقدم إلا (٠,٣٥٪) و(٠,٣١٪) من ناتجها القومي لذات السنتين المذكورتين.

ولا شك أنه إذا تواجدت روح التكافل الحقة فإن الفجوة القائمة حاليا في توزيع الدخل العالمي ستقل كثيرا.

خامسا: الحد من أعباء الاقتراض

ذكرنا أن أحد أسباب المشكلات العالمية هو زيادة الاقتراض وذلك لخدمة الديون القائمة. وتتطالب الدول النامية حاليا بإلغاء جزء من هذه الديون. وقد قامت بعض الدول الأوربية فعلا بذلك ولكن بنسب طفيفة جدا.

والحل الإسلامي لمشكلة التحويل الدولي يقوم على الأسس التالية:

أ) مد أجل الديون عند إعسار المدين بدلا من تقديم قرض إضافي، وهذا ما يطلق عليه بالمصطلحات الحديثة "إعادة جدولة الديون".

ب) إلغاء الفوائد على القروض.

ج) زيادة المشاركة والاستثمار المباشر من أجل تنمية الموارد الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الاقتراض.

٦- الخاتمة

هذه هي الخطوط الأساسية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة ولنا في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ (سورة آل عمران، الآية ١٣٩)؛ قدوة حسنة من أجل بناء مجتمع إسلامي يحتذى به العالم للخروج من خضم المشكلات التي يتخبط اليوم فيها.

الهوامش

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٨.

(٢) عبدالكريم الخطيب، السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥م، ص ٢٠٤.

(٣) راجع مجلة Economist, 22-28 May 1977

(٤) انظر مجلة. Business Week, January 1980, p.24

(٥) مجلة الإيكونوميست السابق الإشارة إليها.

(٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩م، واشنطن، أغسطس ١٩٧٩م، ص ٢١.

(٧) البنك الدولي، المرجع السابق، ص ٣١.

(٨) جريدة Le Monde عدد ٢٨ - ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣م ص ٥ نقلا عن:

Abdelatif Y. Al Hamad, Arab Funds and International Economic Cooperation, Kuwait Fund Publications, November 1973, p. 5.

(٩) البنك الدولي، المرجع السابق، ص ٢١.

(١٠) حكمت النشاشيبي، استثمار الأرصدة العربية، دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨م، ص١١.

(١١) حسن عباس زكي، "نحو استراتيجية شاملة لاستثمار الأموال العربية"، مجلة مصر المعاصرة، عدد رقم ٣٧٢، إبريل ١٩٧٨م، ص ص: ١٣٧ - ١٥٥.

(١٢) جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٩٨٠/٢/٧م، ص١٤.

(١٣) راجع في هذا الصدد. I.M.F., Annual Report, Washington للسنوات القليلة الماضية.

(١٤)جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٩٨٠/٢/٨م.

(١٥) يقول الأستاذ ترفين في هذا الصدد أن "إخلال الاحتياطيات الائتمانية محل الاحتياطيات الذهبية سيتأخر باستمرار العجز في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يستحث على تركيم الذهب وبالتالي ارتفاع أسعاره"، وذلك منذ عام ١٩٧٢م وقبله. انظر :

R. Triffin, "The International Monetary System of the Year 2000," in J.N. Bhagwatti, ed., Economics and World Order, from the 1970's to the 1990's, Macmillan & Co, London 1972, p. 196.

(١٦) تؤكد النماذج العديدة التي تنشر حاليا عن مستقبل النمو العالمي على ضرورة تخفيض معدل النمو السكاني إلى أدنى حد ومن ذلك:

M. Mesarovic & E. Pestei, Mankind at the Turning Point, E. I. Dutton, N. Y., 1974 and, Present State in the Development of the multi - Level Regionalized World System Models, SAI, Cleveland, 1977.

(١٧) J.K. Galbraith, The Affluent Society, Hamish Hamilton, London, 1958.

(١٨) ومن هذه التقارير:

T,W. Forrester, World Dynamics, Wright-Allen Press, Cambridge, 1971, and D.H. Meadows, et.al., The Limits to Growth, University Books, N.Y. 1972.

(١٩) أيد وجهة النظر هذه بكرمان في رده على زعم أنصار نادي روما في كتابه الشيق:

W. Beckerman, In Defence of Economic Growth, London, 1974.

راجع أيضا:

H. S. D. Cole et.al., eds., Thinking about the Future A Critique of the Limits to Growth, Chatts & Windus, London, 1974.

(٢٠) سورة يونس، الآية: ٢٤.

(٢١) R. Nurkse, "Trade Theory and Development Policy", in H.S. Ellis, ed., Economic Development for Latin America, St., Martin's Press, N.Y., 1961.

(٢٢) انظر على سبيل المثال:

R. Musgrave, The Theory of Public Finance, 1969.

وكذلك للكاتب: محاضرات في المالية العامة، القاهرة ١٩٨٠م.

(٢٣) النشاشيبي. المرجع السابق ذكره، ص ١١.

(٢٤) الأمم المتحدة قرار رقم ٣٢٠١ (د أ - ٦) والقرار رقم ٣٢٠٢ (د أ – ٦) بشأن الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

(٢٥) لعرض مفصل لعناصر القوة المختلفة في النظام الذي يقوم على أساس إسلامي، انظر:

السيد سابق، عناصر القوة في الإسلام، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(٢٦) L. Robbins, On the Nature and Significance of Economic Science

وهذا التعريف يقبله منذر قحف في كتابه، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليليه للفعالية الاقتصادية في مجتمع يبني النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ص١٥.